

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2015

Monetary Policy Report
Central Bank of Iraq
Annual Report 2015

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

رئيس وأعضاء

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

2015/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافظ وكالة

الأعضاء

السيد زهير علي اكبر

نائب المحافظ وكالة

الدكتور أحمد إبريهي العلي

خبير إقتصادي

السيد عبد الرحمن صالح رشيد

مدير عام فرع السليمانية

السيد إحسان شمران الياسري

مدير عام الإصدار والخزائن

السيد خالد شوكت علي

مدير عام فرع البصرة وكالة

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

خبير قانوني

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير إقتصادي

محتويات التقرير

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- تطورات عرض النقد	1
عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) (السيولة المحلية)	2-1
- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	3-2
- العوامل المؤثرة في عرض النقد	5 -4
- الاحتياطات الأجنبية	7- 6
- تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	8
- أدوات السياسة النقدية	9
- نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية	11-9
- تسهيلات القائمة	12-11
- الاحتياطي الإلزامي	13
- الحوالات والسندات	15-13
- الدين العام الداخلي	18-15
- الجداول الإحصائية	19

المقدمة

على الرغم من المشاكل والصعوبات الكبيرة التي واجهت السياسة النقدية خلال هذا العام والتي يأتي في مقدمتها الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاس ذلك على تراجع الإيرادات النفطية وما ستقره من مخاطر وتحديات تتمثل بضرورة اتباع أفضل السبل للتعامل مع هذا الواقع في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلبات الحاصلة في السوق النفطية واعتماد السبل الكفيلة لتنويع الأنشطة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ، إلى جانب الاستنزاف المالي جراء الأحداث العسكرية لمواجهة الإرهاب (عصابات داعش)، فضلاً عن الوضع الأمني غير المستقر، إلا أنها تعدّ سياسة متوازنة وعقلانية في ظل الوضع الراهن للاقتصاد العراقي المتمثل بحالة الانكماش أو الركود الاقتصادي بحسب مؤشرات النمو الاقتصادية، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي مانسبته (-2.4%)، وسجلت السيولة المحلية انخفاضاً بنسبة (-9%)، فيما لم يتجاوز معدل التضخم الأساس المرتبة العشرية الواحدة ليسجل مانسبته (1.7%)، وآزاء هذه الضائقة المالية قدم البنك المركزي العراقي برنامجاً تحفيزياً لانعاش الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي وصندوق الأسكان) بمبلغ (5) ترليونات دينار لتمكينها من تقديم القروض إلى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الإسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، كما دعم الموازنة العامة للدولة بمبلغ مقداره (4.4) ترليون دينار من خلال تشغيل (50%) من احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي، إعادة شراء حوالات الخزينة في السوق الثانوية حيث قام البنك المركزي بشراء زهاء (6.2) ترليون دينار كمرحلة أولى من تلك السندات وتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً، فيما قام البنك ببيع أوراق مالية (سندات التسليم الآجل بعملة الدولار) نيابة عن وزارة المالية ومن شأن هذه العملية أن تساعد في تعميق السوق المالية و/ أو سحب السيولة المحلية لتطوير السوق الثانوية ومن خلال تنويع أدوات السوق بأبتكار الأوراق المالية كوسائل (لحفظ القيمة)، وبذلك فإنها ستشجع على

الادخار وتعزز التوقعات الإيجابية حول مستقبل الدينار العراقي والملاءة المالية للدولة، وقد تم طرح هذه الأوراق (السندات) بخمس فئات (1000، 5000، 10000، 50000، 100000) دولار وبمبلغ إجمالي قدره (ملياري دولار).

كما باشر البنك المركزي خلال هذا العام بطرح سبائك مختلفة الأوزان لاقتنائها من قبل المواطنين لغرض تشجيعهم على الادخار الاختياري من خلال تنويع وسائله وطرح خيارات مختلفة عبر الجهاز المصرفي.

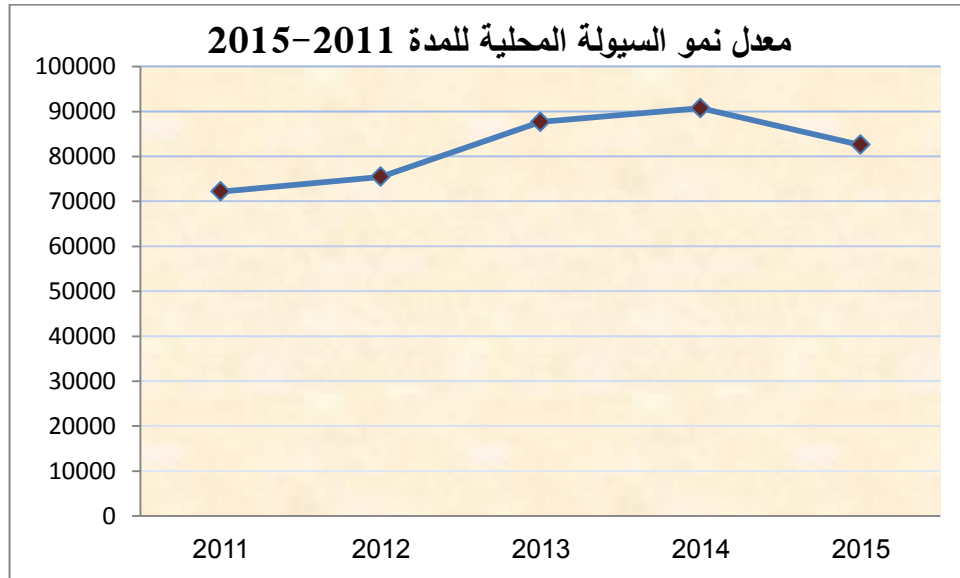
اما بخصوص رصيد الاحتياطي الأجنبي من العملة الأجنبية فهو لايزال بمستوى الكفاية حسب معيار تغطية الاستيرادات لأكثر من ستة أشهر، فيما احتل العراق المرتبة (37) عالمياً والخامسة عربياً من احتياطات الذهب لهذا العام بحسب ما أعلنه مجلس الذهب العالمي، واستمر البنك باعتماد سعر الفائدة الأساس البالغ (6%) سنوياً إلى جانب استخدام التسهيلات القائمة ممثلة بنافذة الاستثمار لمدة (7) أيام وبسعر فائدة (1%).

تطورات عرض النقد

تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصدارها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي أن تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود (والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه التوسعية أو الانكماشية) في الاقتصاد لغرض توفير معدل مناسب منه يسهل الحصول على معدلات نمو عالية في ظل استقرار وتوازن اقتصادي شامل .

عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) ، (السيولة المحلية) نهاية عام 2015 معدل نمو سالب بلغ (-9%) ليبلغ (82595) مليار دينار مقارنة مع (90728) مليار دينار نهاية عام 2014 ومشكلاً ما نسبته (43.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى الانخفاض الحاصل في نمو عرض النقد M2 إلى انخفاض كل من عرض النقد (M1) والودائع الأخرى بنسبة (-10%، -4.9%) على التوالي ، ملحق الجدول (1).



وعند تحليل تطورات السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها والعوامل المؤثرة فيها كما موضح في الجدول (1) يلاحظ أن سبب انخفاض السيولة المحلية (M2) يعود بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الحاصل في نمو عرض النقد (M1)، حيث سجل (65435) مليار دينار مقابل (72692) مليار دينار عام 2014، كذلك انخفاض نمو الودائع الأخرى التي تمثل (الودائع الثابتة والتوفير والبريد والتأمينات) لتسجل مامقداره (17160) مليار دينار مقابل (18036) مليار دينار.

جدول (1)

السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها للمدة 2011-2015

مليار دينار

المكونات	2011	2012	2013	2014	2015
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	62474	63736	73831	72692	65435
معدل النمو %	-	2.02	15.8	(1.5)	(10)
الودائع الأخرى	9704	11730	13848	18036	17160
معدل النمو %	-	20.9	18.1	30.2	(4.9)
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	72178	75466	87679	90728	82595
معدل النمو %	-	4.6	16.2	3.5	(9)

عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

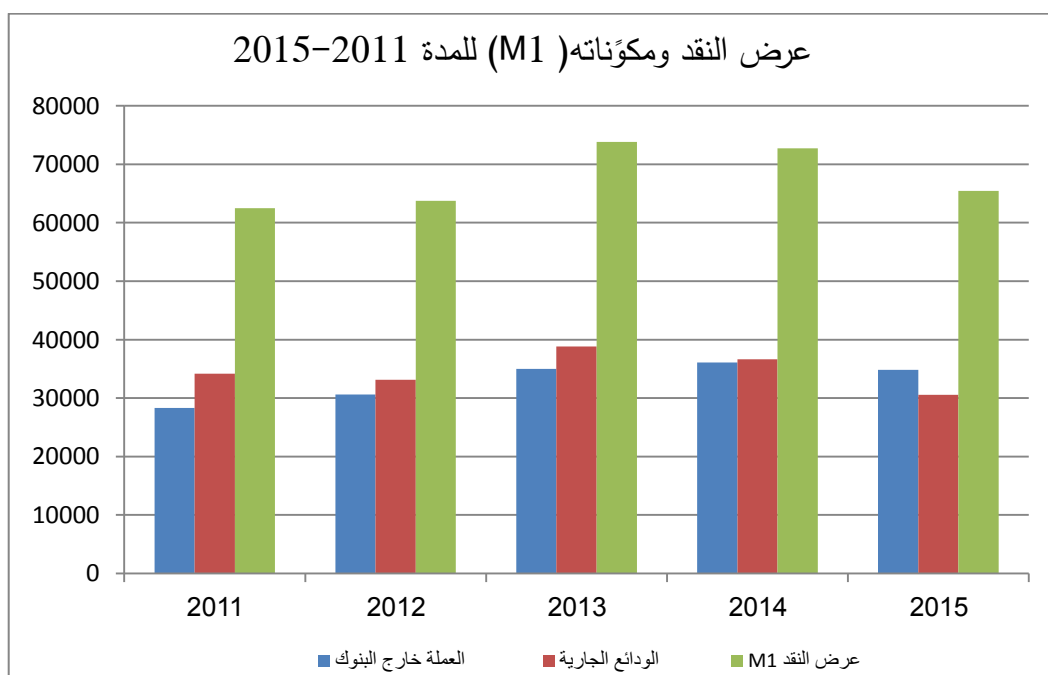
سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً نهائياً عام 2015 بنسبة (-10%) ليبلغ (65435) مليار دينار مقابل (72692) مليار دينار، ويعود ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (-16.5%، -3.4%) على التوالي والذي يعزى إلى حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد العراقي وأنحسار مستوى السيولة الناجمة من توجه الحكومة نحو ترشيد الإنفاق العام، كما موضح في الجدول (2).

جدول (2)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للفترة (2011-2015)

مليار دينار

المكونات	2011	2012	2013	2014	2015
العملة خارج البنوك	28287	30594	34995	36072	34855
نسبة النمو %	-	8.2	14.4	3.1	(3.4)
الودائع الجارية	34187	33142	38836	36620	30580
نسبة النمو %	-	(3.1)	17.2	(5.7)	(16.5)
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	62474	63736	73831	72692	65435



العوامل المؤثرة في عرض النقد

أظهرت الموازنة النقدية الموحدة المشار إليها في أدناه (جدول3) العوامل المؤثرة في عرض النقد خلال عام 2015، حيث كان للعوامل الخارجية الدور الرئيسي في انخفاض عرض النقد، إذ انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (101202) مليار دينار نهاية عام 2014 إلى (78507) مليار دينار نهاية عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت (-22.4%)، ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014، أي (انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة باعتبار العوائد النفطية المصدر الأساس لهذه الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مبيعات وزارة المالية من الدولار إلى البنك المركزي) مما أثر في انخفاض عرض النقد بما يقارب (7257) مليار دينار، حيث شكل رصيد هذه الموجودات (الأجنبية) مع فقرة الموازنة مانسبته (95.5%) و(4.5%) على التوالي من مجموع العوامل الأنكماشية المؤثرة في عرض النقد البالغة (23755) مليار دينار، في المقابل بلغ مجموع العوامل التوسعية (16498) مليار دينار حيث كان لصافي ديون الحكومة (ويشمل الائتمآن الممنوح إلى القطاع الحكومي بصورة حوالات وقروض بعد أن يتم طرح الودائع الحكومية) النصيب الأكبر في نسبة المساهمة بهذا الأثر البالغة (94%)، إذ بلغ مقدار هذا التوسع (15509) مليار دينار نتيجة للارتفاع الحاد في ديون الحكومة مقابل الانخفاض في ودائعها، فيما شكلت فقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى مانسبته (5.3%) و(0.7%) من مجموع العوامل التوسعية المؤثرة في عرض النقد.

جدول (3)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2014-2015

(مليار دينار)

المكونات	Dec.2014	Dec.2015	مقدار التغير عن العام السابق	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية	101202	78507	(22695)	(22.4)
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	25755	25873	118	0.5
الديون الحكومية	15896	28379	12483	78.5
مجموع الموجودات	142853	132759	(10094)	(7.1)
عرض النقد	72692	65435	(7257)	(10.0)
العملة خارج البنوك	36072	34855	(1217)	(3.4)
الودائع الجارية	36620	30580	(6040)	(16.5)
الودائع الأخرى	17874	17003	(871)	(4.9)
الودائع الحكومية	37601	34575	(3026)	(8)
فقرة الموازنة	(14686)	(15746)	1060	7.2
مجموع المطلوبات غير النقدية	70161	67324	(2837)	(4.0)
مجموع المطلوبات	142853	132759	(10094)	(7.1)

الاحتياطيات الأجنبية

على الرغم من تراجع رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2015 بنسبة (17.9%) ليبلغ (63.5) ترليون دينار مقارنة بالرصيد البالغ (77.4) ترليون دينار نهاية العام السابق ، أي بانخفاض مقداره (13.9) ترليون دينار مشكلاً ما نسبته (33.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و (48.8%) من الناتج المحلي باستثناء القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام ، إلا أن رصيده لا يزال ضمن الحدود الآمنة ، إذ أنه يغطي (16.7) شهر استيرادياً .

اعتمد البنك المركزي العراقي أسلوب التنويع في إدارة الاحتياطيات الأجنبية وفقاً لمعايير الضمان والسيولة والربحية بما يؤمن الحماية لها، ويتضمن الاحتياطي الأجنبي سلة من العملات الأجنبية والودائع والسندات المالية لدى البنوك الأجنبية حيث بلغت نسبة مساهمة الدولار الأمريكي (61%) يليها اليورو بنسبة (26.6%)، والباون الإسترليني (12%) والدولار الأسترالي بنسبة (0.4%) من مجموع الاحتياطيات، فيما بلغ عدد الاتفاقيات التي عقدها البنك المركزي العراقي لإدارة المحافظ الاستثمارية والإيداع في البنوك والمؤسسات الدولية لهذا العام (7) اتفاقيات ، كما سعى البنك المركزي العراقي إلى تعزيز التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات الدولية الرصينة بما يضمن تنويع البلدان والعملات والأدوات والاستحقاقات باعتبار أن الاحتياطي الأجنبي مؤشر مهم يعكس قدرة الدولة على تسديد الديون الخارجية وحماية العملة وجذب الاستثمارات الخارجية.

جاء الانخفاض في إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لهذا البنك كمحصلة لانخفاض جميع الفقرات المكونة لها ، حيث يلاحظ من الجدول في أدناه انخفاض فقرة رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك بنسبة ملحوظة جداً بلغت (65.2%) عن عام 2014 مسجلاً مبلغاً قدره (2120) مليار دينار إضافة إلى انخفاض الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك بنسبة (12.6%) لتسجل ما مقداره (57760) مليار دينار بعد أن كان (66104) مليار دينار نهاية عام 2014 بنسبة مساهمة بلغت (91%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ويعزى الانخفاض في كلا الفقرتين إلى الفجوة مابين مبيعات البنك المركزي من الدولار عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية البالغة (44.3) مليار دولار والمشتريات من الدولار من وزارة

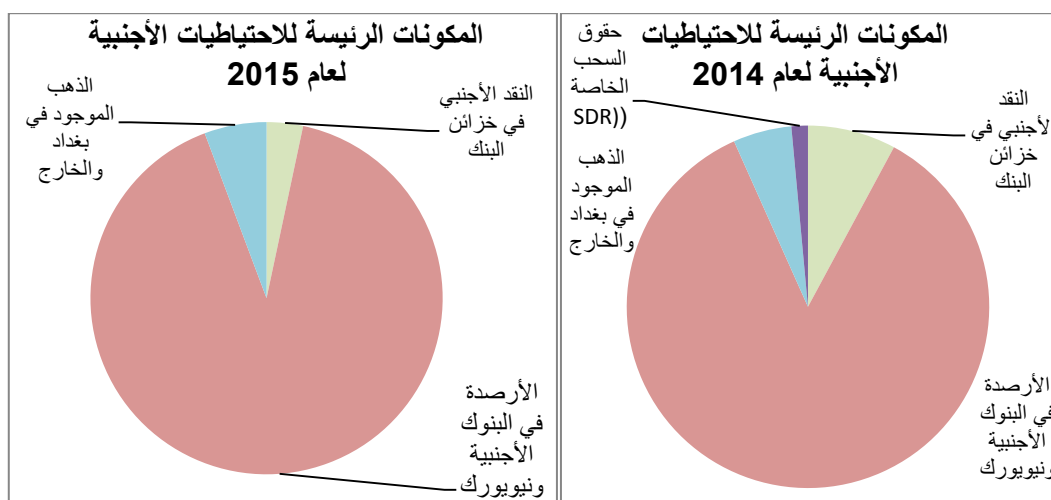
المالية البالغة (32.5) مليار دولار، فيما سجل رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج انخفاضاً بنسبة (-10.2%) وذلك لتغير أسعار الذهب في سوق لندن مع الإشارة إلى ثبات كميات الذهب الموجود في بغداد والخارج، كما موضح في جدول (4) .

جدول (4)

الاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2014 - 2015

مليار دينار

البند	2014	2015
النقد الأجنبي في خزائن البنك	6085	2120
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	66104	57760
الذهب في بغداد والخارج	4038	3626
حقوق السحب الخاصة (SDR)	1136	-
الاحتياطيات الأجنبية	77363	63506



تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

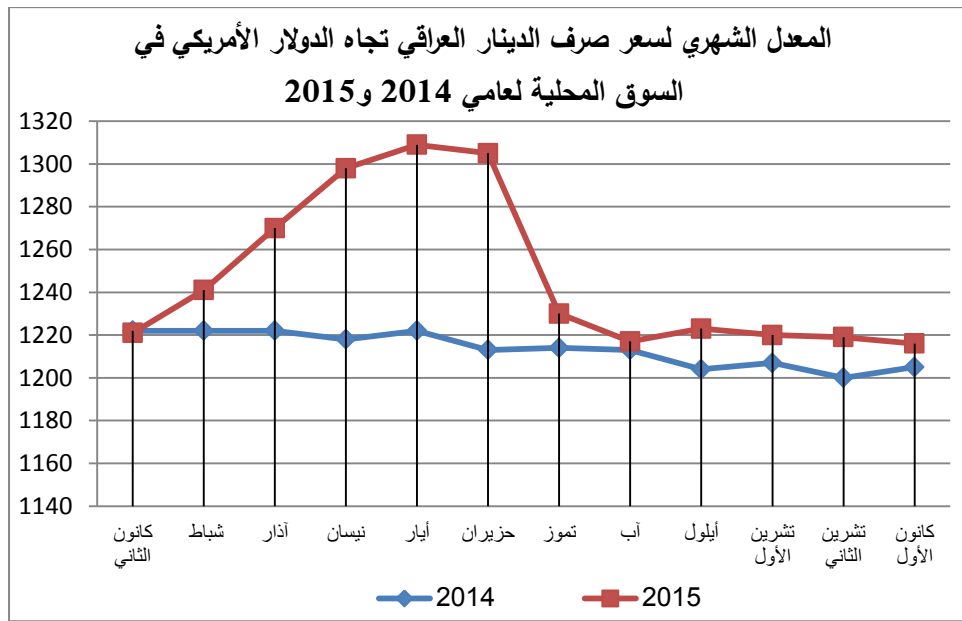
على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ منتصف عام 2014 والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام، تمثل بالارتفاع الطفيف في معدل التضخم الأساس الذي يعد مقياساً للتغير السنوي في الرقم القياسي العام للأسعار بعد استبعاد السلع غير المستقرة، أي التي تتأثر بالعوامل الخارجية (أسعار الطاقة) أو العوامل المناخية الموسمية (أسعار السلع الزراعية) إلى (1.7%) مقابل (1.6%) لعام 2014، فيما سجل معدل التضخم العام تراجعاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) مقابل (2.2%) لعام 2014، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات تضخم تعدد مقبولة ضمن إطار يمكن السيطرة عليه منها الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية لاسيما أسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة (-19%) عام 2015 بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وذلك على خلفية وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار .

نجح البنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء التحديات المتمثلة بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية وظروف الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وأنسجاماً مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي اعتمد البنك المركزي عدة اجراءات لدعم السيولة المحلية، كما استمر البنك المركزي ومن خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعد العنصر الأكثر فاعلية في مواجهة التضخم من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته.

أدوات السياسة النقدية

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية

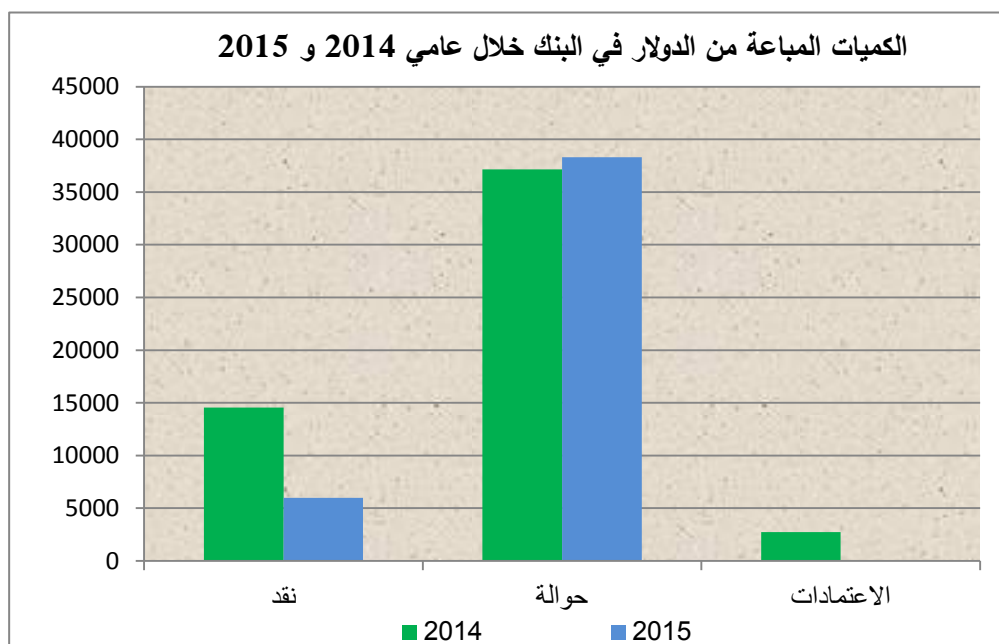
حافظ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي عام 2015 على استقراره بسعر (1190) دينار عراقي لكل دولار أمريكي نقداً وبسعر (1187) دينار لكل دولار حوالة/تعزير رصيد، فيما بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2015 (1247) دينار لكل دولار مقابل معدل سعر بلغ (1214) دينار لكل دولار أمريكي عام 2014 ، أي بنسبة زيادة بلغت (2.7%)، ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع / المضاربة ، ملحق الجدول (2).



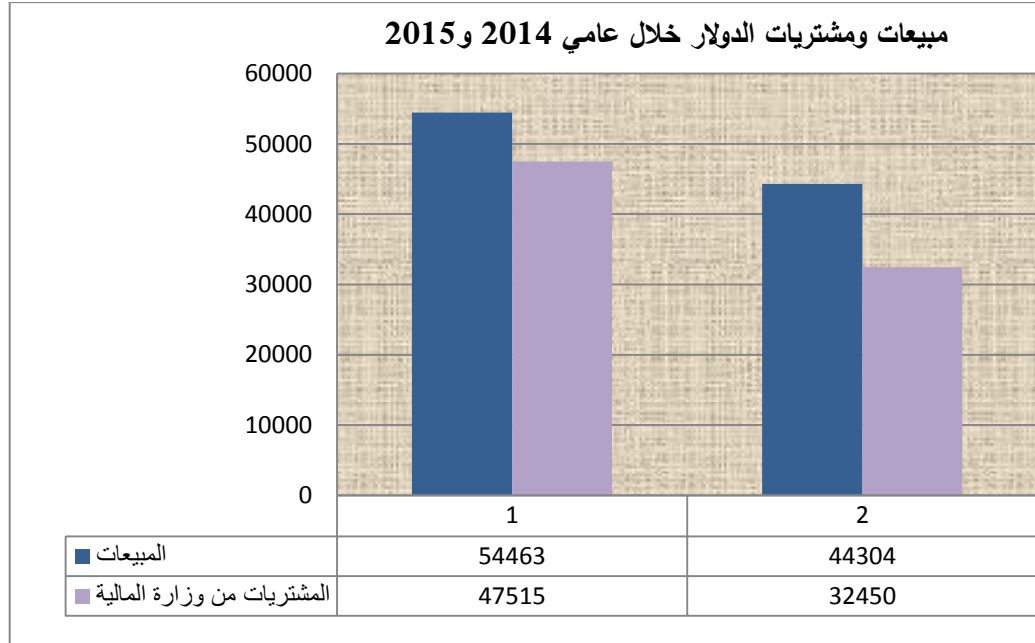
كما أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية خلال شهر شباط من عام 2015 تقضي بتعزير أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً لضمان استقرار سعر الصرف وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، كما وجه البنك المصارف بتطبيق مبدأ أعرف زبونك

لضمان السلامة القانونية والمصرفية للإجراءات الخاصة بمبيعاته ومشترياته من العملة الأجنبية لمختلف الأغراض، وذلك بالتعاون بين الوحدات المتوفرة في المصارف كالرقابة الداخلية ومراقب الامتثال وغسل الأموال للقيام بدورها والإبلاغ عن أي معاملة يشتبه بها.

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي انخفاضاً مقداره (10.2) مليار دولار أي بنسبة (-18.7%) عن عام 2014 لتسجل مبلغاً مقداره (44.3) مليار دولار نهاية عام 2015 منها (38.3) مليار دولار بيعت كحوالة/ تعزيز رصيد وبنسبة مساهمة (86.5%) من مجموع المبيعات، أما مبيعات الدولار النقدية فقد سجلت (6) مليارات دولار وبنسبة مساهمة بلغت و (13.5%) من مجموع المبيعات ، فيما سجلت مبيعات الدولار عام 2014 (54.5) مليار دولار منها (37.2) مليار دولار بيعت كحوالة و (14.6) مليار دولار بيعت كنقد و (2.7) مليار دولار بيعت كاعتمادات مفتوحة لدى المصارف التجارية ، أي بنسب مساهمة بلغت (68.2%)، (26.8%) و (5%) على التوالي من مجموع المبيعات ، ملحق الجدول (3).



أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية فقد انخفضت هي الأخرى إلى (32.5) مليار دولار خلال عام 2015 مقابل (47.5) مليار دولار عام 2014، أي بنسبة انخفاض (31.6 %) ملحق الجدول (4).



التسهيلات القائمة

- تسهيلات الأيداعات القائمة
- تسهيلات الإقراض

تسهيلات الأيداعات القائمة

أبقى البنك المركزي العراقي على سعر الفائدة الأساس للسياسة (Policy Rate) البالغ (6%) سنوياً خلال عام 2015 تنفيذاً لسياسته النقدية التي يعتمدها لغرض تخفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع والائتمان لطالبيه لغرض دعم التنمية، كما واصل البنك استخدام نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام، حيث تشير البيانات في الملحق جدول (5) إلى انخفاض أرصدة الودائع المستثمرة بالدينار العراقي لأجل (7) أيام لدى هذا البنك للمصارف الأهلية بنسبة (-13.3%) لتسجل (332) مليار دينار عام 2015 مقارنة بـ (383) مليار دينار عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض إلى عزوف المصارف عن

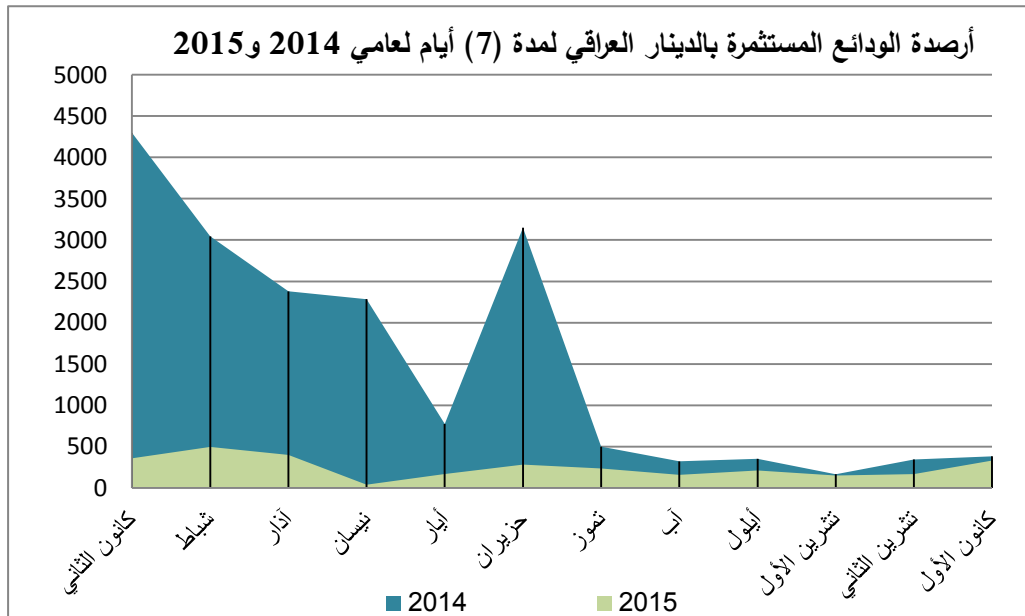
المشاركة بهذه النافذة بسبب انخفاض سعر الفائدة الممنوح من قبل هذا البنك على هذه التسهيلات إلى (1%) الذي تم تعديله حسب مقتضيات السياسة النقدية إزاء الوضع الاقتصادي الحالي للبلد وحث المصارف على التوجه نحو توظيف مواردها المالية الفائضة باتجاه السوق لتعزيز السيولة.

تسهيلات الإقراض القائمة

أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف بما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وكالاتي:-

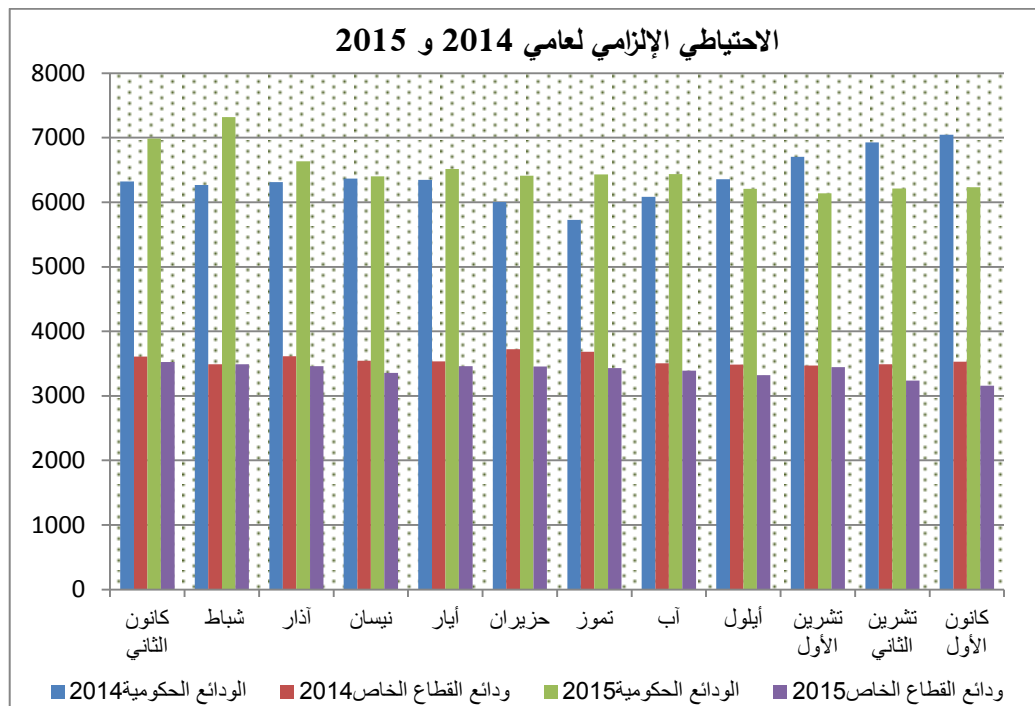
- - الائتمان الأولي 8% سنوياً.
- - الائتمان الثانوي 9% سنوياً.
- - قرض الملجأ الأخير 9.5% سنوياً.

ولم تقدم أي من المصارف الحكومية أو الأهلية على أي من هذه الائتمانات لغاية تاريخه.



الاحتياطي الإلزامي

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2015 انخفاضاً بنسبة (-11.5%) ليبلغ (6233) مليار دينار مقابل (7045) مليار دينار نهاية عام 2014، كذلك الحال مع رصيد الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاع الخاص، إذ سجل انخفاضاً بنسبة (-10.6%) ليبلغ (3157) مليار دينار نهاية عام 2015 مقابل (3532) مليار دينار للمدة المماثلة من العام السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية ملحق الجدول (6).



الحوالات والسندات

استمر البنك المركزي خلال هذا العام ببيع الأوراق المالية الحكومية (حوالات الخزينة) نيابة عن وزارة المالية من خلال مزادات حوالات الخزينة ، واستمر أيضاً بإقامة المزاد الخاص بحوالاته وذلك لغرض تحقيق العمق المالي المنشود وضبط مناسيب السيولة على المدى القصير.

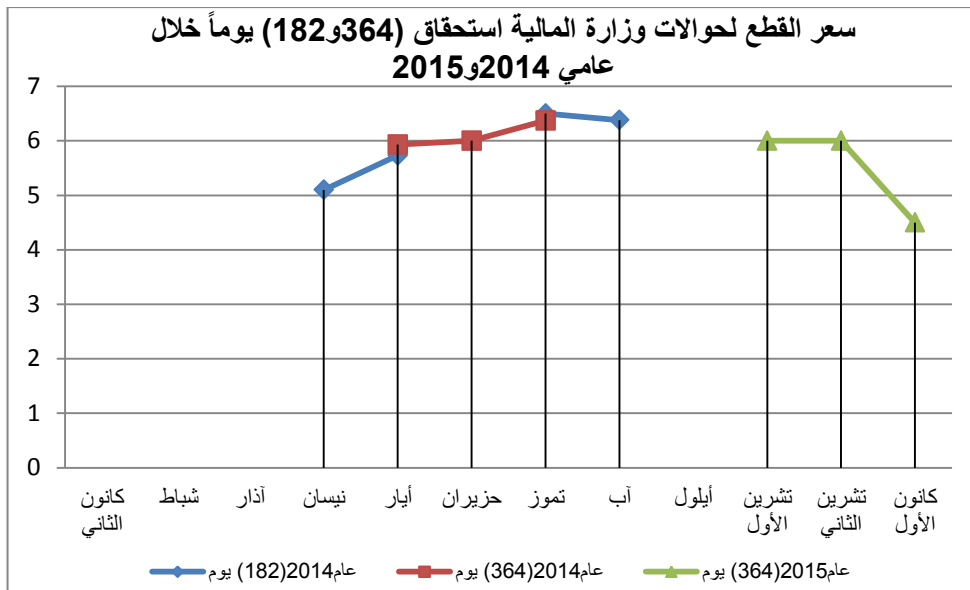
حوالات وزارة المالية

أولاً:- مزادات حوالات وزارة المالية

واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام النظام الجديد (نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD) لآجل (364) يوماً بسعر قطع متعدد، حيث أقامت الوزارة خلال عام 2015:

- (3) مزادات بآجل (364) يوماً بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي (364.5) مليار دينار بمعدل سعر خصم (5.5%).

- بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة عام 2014 والمستحقة السداد عام 2015 (2228) مليار دينار للأجلين (364،182) يوماً.



حوالات البنك المركزي

استمر البنك المركزي العراقي بإقامة مزادات الحوالات خلال عام 2015 بآجل (91) يوماً باستخدام سعر قطع متعدد حيث :-

- أقام البنك المركزي العراقي (26) مزاداً بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي (4832) مليار دينار.
- بلغ معدل سعر قطع (4.72%).
- بلغ المسدد من الحوالات (4605.2) مليار دينار.
- حققت مبيعات عام 2015 البالغة (4832) مليار دينار ارتفاعاً بنسبة (38.8%) قياساً بمبيعات العام السابق البالغة (3482) ،ملحق الجدول (7).

الدين العام الداخلي

يواجه العراق أزمة مالية تضافرت عدة عوامل لزيادة تفاقمها، إذ أن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط تزامن مع اجتياح عصابات داعش مناطق واسعة من البلد ومع تعاضم كلفة المواجهة لهذه العصابات ازدادت الأعباء المالية على الحكومة بارتفاع أعداد النازحين إلى أكثر من ثلاثة ملايين مواطن يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية متعددة بهدف ضغط النفقات والتركيز على الأولويات وتأجيل الكثير من المشاريع الاستثمارية.

وفي إطار البحث عن مصادر تمويل جديدة قررت وزارة المالية إصدار حوالات لغرض تمويل عجز الموازنة، واستناداً إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة رقم (1) لسنة 2004 الذي خول وزارة المالية إصدار حوالات خزينة مضمونة من قبل الحكومة تباع وفق مزادات ويتولى البنك المركزي إدارة هذه المزادات باعتباره الوكيل المالي للحكومة ، فيما تضمنت خطة وزارة المالية خلال عام 2015 إقامة ثلاثة مزادات سنوية لآجل (364) يوماً.

حوالات لتغطية عجز الموازنة 2015

أولاً:-

- بلغ مجموع مبالغ إصداريات حوالات الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) لتمويل عجز موازنة عام 2015 (4352.8) مليار دينار.
- بلغ مجموع مبالغ إصداريات حوالات الخزينة (الحوالات المخصصة) لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي (6225.4) مليار دينار.
- إصدار حوالات خزينة لصالح المصرف العراقي للتجارة لتغطية عجز موازنة عام 2015 بمبلغ (1200) مليار دينار.

ثانياً:-

- قرض المصرف العراقي للتجارة لصالح وزارة المالية بمبلغ (2) مليار دولار المعادل لـ (2332) مليار دينار، الذي تم تقييمه بسعر صرف (1166) ديناراً لكل دولار أمريكي.
- منح المصرف العراقي للتجارة المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء قرضاً بمبلغ (600) مليون دولار المعادل إلى (702.6) مليار دينار لتغطية المشاريع الاستثمارية لعام 2014 وسيتم التسديد من قبل وزارة المالية.
- منح مصرفي الرافدين والرشد قرضاً لشركات التمويل الذاتي بمبلغ (9758.5) مليار دينار لدفع رواتب منتسبيها للأعوام من 2010 لغاية 2014.

ثالثاً:-

سندات التسليم الآجل بعملة الدولار

- طرح البنك المركزي سندات التسليم الآجل بعملة الدولار الأمريكي نيابة عن وزارة المالية في 2015/8/2 بمبلغ إجمالي (2) مليار دولار، بيعت منها (13.3) مليون دولار أمريكي أي مايعادل (14.5) مليار دينار عراقي بسعر (1095) ديناراً لكل دولار أمريكي.

اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

- سددت وزارة المالية القسط السادس عشر البالغ (100) مليار دينار والفائدة على أصل الدين المتبقي البالغة (30.9) مليار دينار بتاريخ 2015/4/6 والمستحقة الدفع بتاريخ 2014/12/31، استناداً لاتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي.
- أما في ما يخص إجمالي الدين العام القائم (الداخلي) فقد ارتفع رصيده بما يقارب (22623) مليار دينار، أي بنسبة (237.6%) ليصل إلى (32143) مليار دينار نهاية عام 2015 مقارنة بمبلغ (9520) مليار دينار عام 2014، وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (16.8%) عام 2015 مقابل (3.7%) عام 2014، كما موضح في جدول رقم (6).

جدول (6)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

التفاصيل	2014	2015
الدين المتبقي بذمة وزارة المالية (الترتيبات المصرفية)	2455.5	2355.5
حوالات الخزينة الصادرة مناصفة بين مصرفي الرافدين والرشد	1837	1837
مزاد حوالات الخزينة (364،182) يوم	2227.5	364.5
حوالات الخزينة الصادرة لصالح مصرفي الرافدين والرشد وهيئة التقاعد الوطنية	3000	3000
حوالة المصرف العراقي للتجارة لتغطية عجز موازنة 2015	—	1200
حوالات الاحتياطي الإلزامي لتغطية عجز موازنة 2015	—	4352.8
الحوالات المخصصة لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي	—	6225.4
قرض المصرف العراقي للتجارة بمبلغ ملياري دولار المعادل إلى (2332) مليار دينار	—	2332
سندات التسليم الآجل بعملة الدولار المقيم بالدينار العراقي	—	14.5
قروض شركات التمويل الذاتي	—	9758.5
قرض المصرف العراقي للتجارة للمديريات الممولة ذاتيا في وزارة الكهرباء	—	702.6
المجموع	9520	32142.8

ملاحق الجداول الإحصائية

جدول (1)

عرض النقد (M1 و M2) ومكوناته لأشهر عامي 2014 و 2015

مليار دينار

الشهر	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	اخرى	M2
كانون الثاني 2014	35204	39300	74504	14019	88523
شباط	34485	37928	72413	14218	86631
آذار	34441	38330	72771	14052	86823
نيسان	35491	38292	73783	14179	87962
أيار	35582	36450	72032	14425	86457
حزيران	36409	36370	72779	13804	86583
تموز	37268	35956	73224	14040	87264
آب	35874	33776	69650	16762	86412
أيلول	34963	34833	69796	17666	87462
تشرين الأول	35388	35803	71191	17783	88974
تشرين الثاني	34689	35526	70215	17810	88025
كانون الأول	36072	36620	72692	18036	90728
كانون الثاني 2015	35694	33392	69086	17976	87,062
شباط	36622	31407	68029	17934	85,963
آذار	39112	31923	71035	17909	88,944
نيسان	40243	31209	71452	18029	89481
أيار	40356	32277	72633	17988	90621
حزيران	39896	31826	71722	17908	89630
تموز	38729	31299	70028	17826	87854
آب	36737	31517	68254	17419	85673
أيلول	35972	31936	67908	17268	85176
تشرين الأول	35645	32020	67665	17087	84752
تشرين الثاني	34993	31054	66047	16889	82936
كانون الأول	34855	30580	65435	17160	82595

جدول (2)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق
المحلية لأشهر عامي 2014 و 2015

دينار/ دولار

الشهر	2014	2015
كانون الثاني	1222	1221
شباط	1222	1241
آذار	1222	1270
نيسان	1218	1298
أيار	1222	1309
حزيران	1213	1305
تموز	1214	1230
آب	1213	1217
أيلول	1204	1223
تشرين الأول	1207	1220
تشرين الثاني	1200	1219
كانون الأول	1205	1216
المعدل	1214	1247

جدول (3)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

2015			2014			الشهر
المجموع	حوالة/ تعزير رصيد	نقد	المجموع	حوالة	نقد	
2828	2441	387	3992	2760	1232	كانون الثاني
1598	1427	171	3423	2489	934	شباط
2581	2262	319	4713	3786	927	آذار
3078	2525	553	4232	3133	1099	نيسان
3366	2870	496	4266	2931	1335	أيار
4956	4291	665	4721	3344	1377	حزيران
4999	4269	730	3660	2500	1160	تموز
5464	4780	684	5154	3581	1573	آب
3656	3154	502	4931	3485	1446	أيلول
3670	3217	453	4143	3028	1115	تشرين الاول
4693	4100	593	4573	3120	1453	تشرين الثاني
3415	2978	437	3920	3008	912	كانون الأول
44304	38315	5989	51728	37165	14563	المجموع
			2735			الاعتمادات
			54463			المجموع النهائي

جدول (4)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

2015		2014		الشهر
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
0	2828	4500	3992	كانون الثاني
2000	1598	2500	3423	شباط
2000	2581	4000	4713	آذار
2750	3078	3500	4232	نيسان
5500	3366	3965	4266	أيار
2250	4956	3500	4722	حزيران
3000	4999	5300	3660	تموز
4000	5464	3500	5153	آب
2500	3656	3750	4931	أيلول
2500	3670	5000	4143	تشرين الأول
3250	4693	4500	4573	تشرين الثاني
2700	3415	3500	3920	كانون الأول
32450	44304	47515	51728	المجموع
			2735	الاعتمادات
			54463	المجموع النهائي

جدول (5)

أرصدة الإيداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة 7 أيام لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

الشهر	2014	2015
كانون الثاني	4297	359
شباط	3045	497
آذار	2380	400
نيسان	2284	40
أيار	775	169
حزيران	3149	283
تموز	500	236
آب	323	159
أيلول	353	212
تشرين الأول	166	151
تشرين الثاني	345	168
كانون الأول	383	332

جدول (6)

الاحتياطي الإلزامي لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

2015		2014		الشهر
ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	
3523	6989	3609	6322	كانون الثاني
3490	7322	3492	6270	شباط
3461	6637	3612	6312	آذار
3358	6400	3544	6366	نيسان
3462	6518	3535	6349	أيار
3456	6412	3724	6007	حزيران
3428	6434	3681	5727	تموز
3394	6429	3504	6086	آب
3328	6202	3484	6355	أيلول
3443	6135	3470	6703	تشرين الأول
3233	6209	3488	6930	تشرين الثاني
3153	6228	3532	7045	كانون الأول

جدول (7)

حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (91) يوماً خلال عامي 2014 و 2015

ملايين الدنانير

2015			2014			الشهر
معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع	
5.00	284050	315750	4.70	379060	388350	كانون الثاني
5.00	260640	333080	5.00	230000	350000	شباط
5.00	314600	538060	5.00	340020	312010	آذار
5.00	315750	365000	4.85	388350	400040	نيسان
5.00	333080	397840	5.00	350000	183400	أيار
4.95	338020	400040	5.00	312010	242100	حزيران
4.80	561040	400020	5.00	400040	252700	تموز
4.65	397840	400050	5.00	183400	152000	آب
4.50	400040	600070	5.00	242100	341950	أيلول
4.25	400020	400050	5.00	252700	284050	تشرين الأول
4.35	400050	282000	5.00	152000	260640	تشرين الثاني
4.30	600070	400040	5.00	341950	314600	كانون الأول
4.73*	4605200	4832000	4.96*	3571630	3481840	المجموع

* معدل سعر الفائدة